حكومة باسندوة توجه باعتماد مرتب بدل فتوى للديلمي

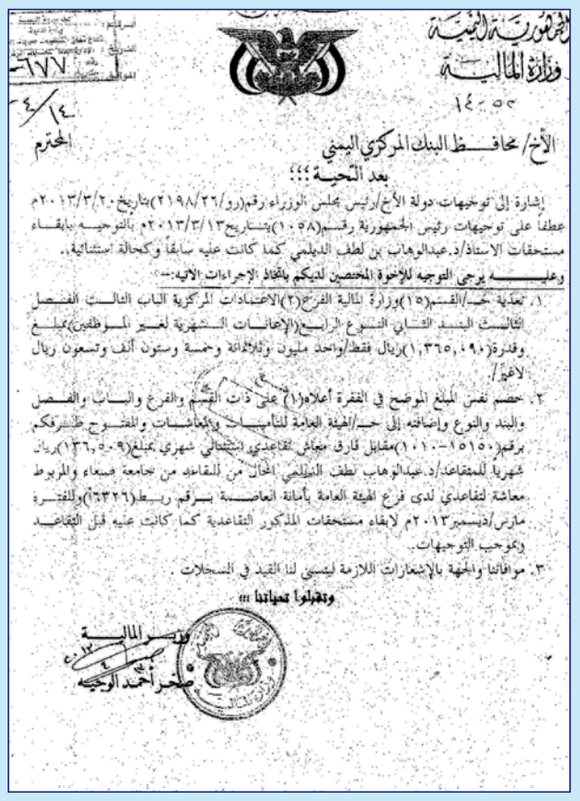
الجمهورية اليمنية
وزارة المالية
الأخ/ محافظ البنك المركزي اليمني
بعد التحية،،،
إشارة إلى توجيهات دولة الأخ/رئيس مجلس الوزراء رقم(ر/٢٦/٢١٩٨/٢٠١٣م)بتاريخ ٢٠/٣/٢٠١٣م عطفا على توجيهات رئيس الجمهورية رقم(١٠٥٨)بتاريخ ١٣/٣/٢٠١٣م بالتوجيه بإبقاء مستحقات الاستاذ/د.عبدالوهاب بن لطف الديلمي كما كانت عليه سابقا وكحالة استثنائية.
وعليه يرجى التوجيه للأخوة المختصين لتيكم باتخاذ الإجراءات الآتية:-
١. تعدية حب/القسم(١٥)وزارة المالية الفرع(٢)الاعتمادات المركزية الباب الثالث الفصل الثالث البند الثاني النوع الرابع(الإعانات الشهرية لغير الموظفين)مبلغ وقدره(١,٣٦٥,٠٩٠)ريال فقط/واحد مليون وثلاثمائة وخمسة وستون ألف وتسعون ريال لاغير/.
٢. خصم نفس المبلغ الموضح في الفقرة أعلاه(١) على ذات القسم والفرع والباب والفصل والبند والنوع وإضافته إلى حب/الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات والمفتوح حسابكم برقم(١٥١٥٠-١٠١٠)مقابل فارق معاش تقاعدي استثنائي شهري بمبلغ(١٣٦,٥٠٩)ريال شهريا للمتقاعد/د.عبدالوهاب لطف الديلمي الخال من للتقاعد من جامعة صنعاء والمربوط معاشة لتقاعدي لدى فرع الهيئة العامة بأمانة العاصمة برقم ربط(٦٣٢٦)وللفترة مارس/ديسمبر٢٠١٣م لابقاء مستحقات المذكور التقاعدية كما كانت عليه قبل التقاعد وتوجيب التوجيهات.
٣. موافانا والجهة بالإشعارات اللازمة ليتسنى لنا القيد في السجلات.
وتقبلوا تحياتنا ،،،
وزير المالية
صخر أحمد الوجيه

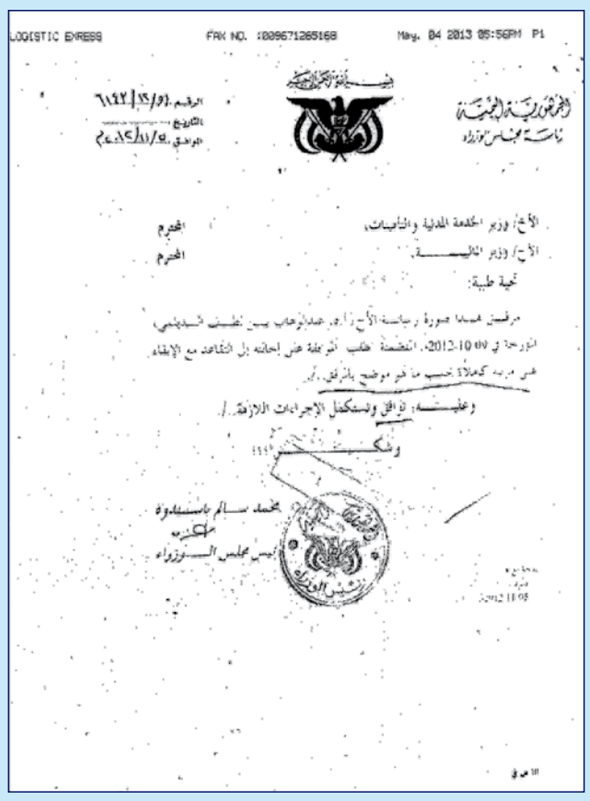
LOGISTIC EXRESS FAX NO. :009671265168 May. 04 2013 05:56PM P1
الجمهورية اليمنية
رئاسة مجلس الوزراء
الرقم: ر/ر/٦١٤٢
التاريخ: ٤/١١/٢٠١٢م
الأخ/ وزير الخدمة المدنية والتأمينات المحترم
الأخ/ وزير المالية المحترم
تحية طيبة،
مرفق لكم صورة رسالة الأخ/ د. عبدالوهاب بن لطف الديلمي المؤرخة في 2012-10-07، المتضمنة طلب اعتبار حالة عن إحالته إلى التقاعد مع الإبقاء على مرتبه كاملاً حسب ما هو موضح بالمرفق.
وعليه، نأمل التكرم بالتوجيه باستكمال الإجراءات اللازمة.
وشكراً،،،
محمد سالم باسندوة
رئيس مجلس الوزراء

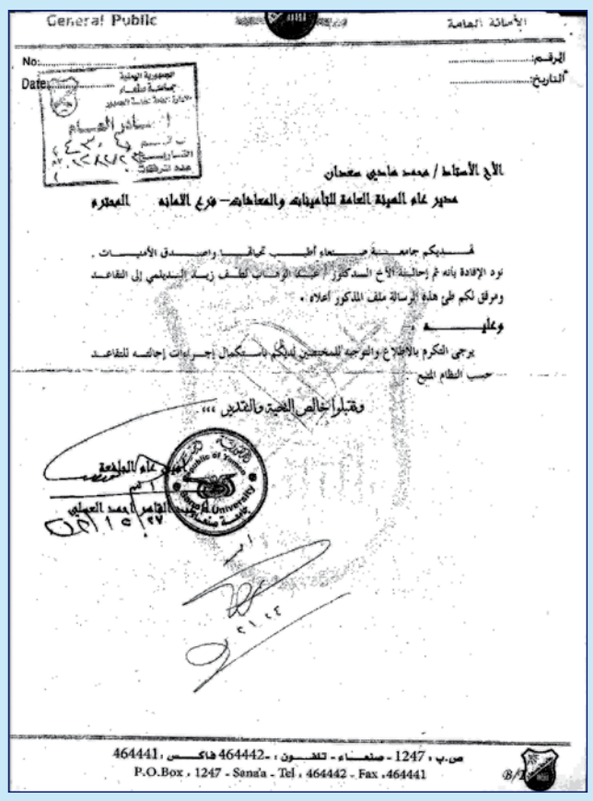
General Public
الأمانة العامة
No:
Date:
الرقم:
التاريخ:
جامعة صنعاء
مكتب الشؤون القانونية
الأخ الأستاذ / محمد هادي سنحان
مدير عام الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات – فرع الأمانة المحترم
لديكم جامعة صنعاء أطيب تحياتها وأصدق الأمنيات.
ترد الإفادة بأنه تم إحالة الأخ الدكتور/ عبدالوهاب لطف زيد الديلمي إلى التقاعد ومرفق لكم طي هذه الرسالة ملف المذكور أعلاه.
وعليه،
يرجى التكرم بالاطلاع والتوجيه للمختصين لديكم باستكمال إجراءات إحالته للتقاعد حسب النظام المتبع.
وتقبلوا فائق التحية والتقدير،،،
مدير عام الدراسات
ص.ب: 1247 - صنعاء - تلفون: 464442 - فاكس: 464441
P.O.Box: 1247 - Sana'a - Tel: 464442 - Fax: 464441

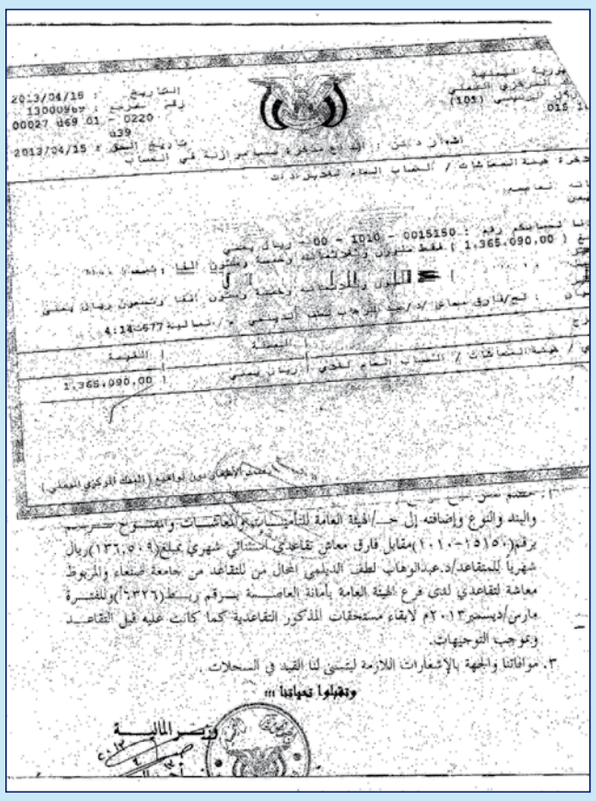
الجمهورية اليمنية
وزارة المالية
الأخ/ محافظ البنك المركزي اليمني
بعد التحية،،،
إشارة إلى توجيهات دولة الأخ/رئيس مجلس الوزراء رقم(ر/٢٦/٢١٩٨)بتاريخ ٢٠/٣/٢٠١٣م عطفا على توجيهات رئيس الجمهورية رقم(١٠٥٨)بتاريخ ١٣/٣/٢٠١٣م بالتوجيه بإبقاء مستحقات الاستاذ/د.عبدالوهاب بن لطف الديلمي كما كانت عليه سابقا وكحالة استثنائية.
وعليه يرجى التوجيه للأخوة المختصين لتيكم باتخاذ الإجراءات الآتية:-
١. تعدية حب/القسم(١٥)وزارة المالية الفرع(٢)الاعتمادات المركزية الباب الثالث الفصل الثالث البند الثاني النوع الرابع(الإعانات الشهرية لغير الموظفين)مبلغ وقدره(١,٣٦٥,٠٩٠)ريال فقط/واحد مليون وثلاثمائة وخمسة وستون ألف وتسعون ريال لاغير/.
٢. خصم نفس المبلغ الموضح في الفقرة أعلاه(١) على ذات القسم والفرع والباب والفصل والبند والنوع وإضافته إلى حب/الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات والمفتوح حسابكم برقم(١٥١٥٠-١٠١٠)مقابل فارق معاش تقاعدي استثنائي شهري بمبلغ(١٣٦,٥٠٩)ريال شهريا للمتقاعد/د.عبدالوهاب لطف الديلمي الخال من للتقاعد من جامعة صنعاء والمربوط معاشة لتقاعدي لدى فرع الهيئة العامة بأمانة العاصمة برقم ربط(٦٣٢٦)وللفترة مارس/ديسمبر٢٠١٣م لابقاء مستحقات المذكور التقاعدية كما كانت عليه قبل التقاعد وتوجيب التوجيهات.
٣. موافانا والجهة بالإشعارات اللازمة ليتسنى لنا القيد في السجلات.
وتقبلوا تحياتنا ،،،
وزير المالية

< في الوقت الذي ينتظر فيه الجميع صدور قرارات بتعويض المتضررين من حرب ٩٤م ومعالجة أوضاع المتقاعدين والمبعدين، أصدر رئيس حكومة الوفاق محمد سالم باسندوة توجيهات إلى وزيري المالية صخر الوجيه والخدمة المدنية نبيل شمسان بتاريخ ٥ / ١١ / ٢٠١٢م قضت بالموافقة على إحالة الدكتور عبدالوهاب لطف الديلمي للتقاعد مع الإبقاء على مرتبه كاملاً كما كانت عليه سابقاً قبل التقاعد وكحالة استثنائية وصرف مبلغ مليون وثلاثمائة وخمسة وستين ألف ريال كفارق معاش، والديلمي معروف بفتواه الشهيرة في حرب ١٩٩٤م التي حولت مسار الحرب لدى حزب الاصلاح من الدفاع عن الوحدة الى جهاد أبيحت فيه دماء اخواننا أبناء المحافظات الجنوبية.

وعبر مراقبون عن اسفهم أن يصدر رئيس الحكومة فتوى استثنائية لمكافأة صاحب الفتوى الذي قيل أنه أنكرها فيما بعد، في حين لايزال المتضررون وضحايا الحرب ينتظرون قرارات منصفة من قبل الحكومة لاسترداد حقوقهم المسلوبة.

مشيرين إلى ان التوقيت الذي صدر فيه هذا القرار لا يخدم الظرف الراهن ولايراعي حالة الاحتقان التي يعيشها أهلنا أبناء المحافظات الجنوبية.

وبحسب التوجيهات الصادرة للبنك المركزي اليمني وبتوقيع وزير المالية صخر الوجيه بتاريخ ١٤ / ٤ / ٢٠١٣م سيحصل الدكتور عبدالوهاب بن لطف الديلمي المحال للتقاعد من جامعة صنعاء على فارق معاش تقاعدي استثنائي بمبلغ (١٣٦,٥٠٩) ريال بالإضافة إلى الراتب المقدر بـ(١٨٦) ألف ريال ليصل إلى ٣٢٢ ألف ريال شهرياً.

وبحسب الوثائق التي حصلت عليها «الميثاق» جاء في مذكرة وزير المالية صخر الوجيه اشارة الى توجيهات رئيس الوزراء والتي على ضوئها وجه وزير المالية البنك المركزي بإبقاء مستحقات الدكتور الوهاب بن لطف الديلمي كما كانت عليه سابقاً وكحالة استثنائية.

الجدير بالذكر أن المرتب التقاعدي للدكتور الديلمي يفترض ألا يتجاوز (١٥٠,٠٠٠) مائة وخمسين ألف ريال فقط، بينما سيتقاضى شهرياً دون وجه حق مبلغ (٣٢٢) ألف ريال يمني شهرياً بصورة استثنائية لكونه ينتمي لحزب الإصلاح.

الجدير بالذكر أن الاستاذ عبدالقادر باجمال الأمين العام السابق للمؤتمر الشعبي العام الذي يعاني من وعكة صحية شديدة أمر رئيس الوزراء ووزير المالية بقطع المساعدة التي كان يتلقاها وكذلك الأمر للكثير من قيادات المؤتمر ومناضلي الثورة اليمنية..

الوطن في عيون الشباب

حسين علي الخلقي

ونحن نستعد للاحتفاء بالعيد الوطني الـ٢٣ لإعلان الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.. وتزامناً مع انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل رسم شباب الحركة الكشفية اليمنية لوحة وطنية رائعة ازدان بها المعسكر الدائم للكشافة بأمانة العاصمة.

تجمع قادة الحركة الشبابية الكشفية من كل المحافظات ولم يتأخر أو يتغيب أي فرد منهم، وتم عقد المؤتمر الكشفي العام لإقرار النظام الاساسي وانتخاب مفوض عام جديد لجمعية الكشافة، وبعد نقاش مستفيض وفي تنافس اخوي ديمقراطي كان الاجماع يتجه الى أحد شباب اليمن من محافظة لحج مديرية ردفان ليكون هو القائد الكشفي مشعل الداعري الذي يعتبر أول مفوض عام للكشافة عبر صناديق الاقتراع.

ما أجملها من لوحة وطنية عندما تجد الوطن كله حاضراً معك.. صنعاء، عدن، تعز، حضرموت، مأرب، ذمار، شبوة، الحديدة، حجة، المحويت، الجوف، لحج، إب، ابين، الضالع، عمران، صعدة، المهرة، أمانة العاصمة.

إن ما شاهدته ولمسته من حب للوطن والوحدة في قلوب وعيون شباب الحركة الكشفية اليمنية هو بلا شك يبعث على الارتياح والسعادة حيث وجدت أن شبابنا أكثر من غيرهم مهتمون بتعزيز وتعميق الولاء الوطني والتصدي لدعاة الكراهية والانقسام بين ابناء الوطن الواحد.

كم أتمنى ان نشاهد فعاليات شبابية معبرة ومجسدة للوحدة الوطنية يتبناها شباب الحركة الكشفية فهم جديرون لذلك.. والكرة في ملعب القائد مشعل الداعري.

وكم كان رائعاً وزير الشباب والرياضة رئيس جمعية الكشافة الاستاذ معمر مطهر الارياني الذي حقق هذا الانجاز الشبابي الكشفي، وصارت قيادة جمعية الكشافة يتم اختيارها عبر الانتخابات لا بقرار من وزير الشباب والرياضة.

تحية لكم ياشباب اليمن وأنتم تمضون بإصرار لتعزيز الوحدة الوطنية ليعلو صوتكم فوق صوت دعاة الكراهية والاقصاء والتشطير.

إن من يراهن على الشباب لاشك سيكسب الرهان وسيفوز بالمستقبل.

وفي نفس الاجواء الديمقراطية ولكن هذه المرة من الصرح العلمي جامعة ذمار، حيث شهد الاسبوع الماضي انعقاد المؤتمر العام الثاني الدورة الثالثة لنقابة اعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بالجامعة.

وفي تنافس ديمقراطي بين قائمة المؤتمر الشعبي العام المسماة «قائمة الوفاق والمهنية».. وقائمة احزاب المشترك المسماة «قائمة التغيير» حققت قائمة المؤتمر الشعبي العام فوزاً ساحقاً بستة مقابل ثلاثة من القائمة المنافسة، وكان منصب الرئيس والامين العام من نصيب قائمة المؤتمر الشعبي العام، وهذا يعكس مدى ثقة الناس بالمؤتمر وبقيادته خاصة وهذه النقابة تمثل شريحة مهمة في الوطن هم اساتذة الجامعة والأكاديميون.

وهذا يعطي دفعة قوية ومؤشراً واضحاً لمؤتمرنا الشعبي العام للعمل أكثر وأكثر في تبني هموم وقضايا المجتمع كما هو العهد به دوماً كصمام أمان للوطن.

واسمحوا لي ان أبارك لكل الاخوة الفائزين وفي المقدمة رئيس النقابة الاخ د. احمد محمد يفاعه، وبقية الفائزين..

وهي أيضاً لكل فرسان المؤتمر الشعبي العام في كل ربوع الوطن.. ونهدي هذه الانجازات لصانع الوحدة ورائد الديمقراطية الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام.

وباء الجامعات الخاصة خطر يهدد مستقبلنا

سمير النمر

< في الوقت الذي لايزال التعليم العالي في بلادنا يعاني من اشكاليات كثيرة في عدد من الجامعات اليمنية وخاصة الجامعات الحكومية التي تم انشاؤها بموجب قرارات جمهورية على الورق بينما في الواقع لايوجد مايمكن ان نسميه جامعة، لامن حيث البنى التحتية او المعامل او توافر الكادر الاكاديمي، بمعنى ان هذه الجامعات تفتقد للشروط الموضوعية التي تؤهلها لأن تكون جامعة، وفي ظل هذه الأوضاع المتردية التي تعاني منها مايسمى بالجامعات الحكومية مجازاً تبدو قضية انتشار الجامعات الخاصة بشكل كبير خلال العامين الماضيين في عموم محافظات الجمهورية أمراً يثير الريبة والاستغراب ويعمق المأساة ويضيف العاهات والعلل لجسد التعليم العالي الذي يعاني من أمراض مزمنة وعاهات مستديمة ألقت بظلالها على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتنموية المتردية للشعب اليمني وحالت دون تحقيق أي بصيص أمل في النهوض بالشعب في مختلف جوانبه، ولعل الأمر الذي جعلنا نتوجس ونستغرب لهذا الانتشار الكبير لما يسمى «جامعات خاصة» ان المسألة ليست بريئة او عفوية او ان هذه الجامعات المجازية فُتحت على أساس توافر الشروط الموضوعية والاكاديمية لاعتمادها كجامعة، لان واقع الحال يشهد عكس ذلك نظراً لأنها تفتقر لأبسط المقومات الاساسية والفنية التي تؤهلها لأن يطلق عليها اسم مدرسة فما بالكم باسم جامعة، كون هذه الجامعات المجازية أضحت تمارس دوراً مشابهاً للدور الذي تقوم به دكاكين ومكاتب العقارات لبيع وشراء الاراضي شكلاً ومضموناً، ولاشك ان هذا الأمر يؤكد ان هناك استهدافاً وسياسة ممنهجة لتدمير مستقبل التعليم في بلادنا، كون انتشار هذه الجامعات التي تمارس بعضها دور السمسرة لمن يبحث عن شهادة لتسوية وضعه الوظيفي فقط يتم بترخيص من الجهات المسئولة وعلى رأسها وزارة التعليم العالي التي أصبحت بمثابة شاهد زور على العبث الذي تمارسه هذه الجامعات في حق الأجيال ومستقبل البلد برمته حيث يقوم دورها بتعميد كل الشهادات الصادرة من هذه الجامعات والتي تمنح، وبدرجة بكالاريوس او ماجستير او دكتوراة، دون معايير علمية فأي مستقبل ينتظر هذا الشعب اذا كان هذا هو حال التعليم الذي لايمكن ان ينهض أي شعب بدونه، والأمر الذي يجعلنا نشعر بالحزن والأسى ان هذا العبث في حق التعليم العالي يحدث برعاية رسمية وتواطؤ كل الاحزاب السياسية والقوى الحية داخل المجتمع اليمني التي صارت تصارع طواحين الهواء وتركت الاساس الحقيقي الذي يمكن ان ينهض بالبلد في يد مجموعة من يسعون للثراء على حساب تجهيل الشعب والعبث بمستقبل الاجيال، فإذا كان هذا حالهم فعن أي مستقبل يتحدثون وعن أي تطور وتقدم يتطلعون اذا كان حال التعليم هكذا..

لم أكتب عن هذا الموضوع وكأنه جديد علينا لأني أعلم ان الجامعات الخاصة موجودة ومنتشرة منذ سنوات ولكن الأمر الذي لفت نظري أكثر هو ان محافظة حجة التي لم يمض على اعتماد جامعة حجة على الورق مايقارب العامين ومع ذلك مازالت في طور الانشاء ولايوجد فيها سوى ثلاث كليات او أقل، أما الأمر الذي فاجأني وفاجأ الكثير ايضاً ان هناك أكثر من خمسة فروع لجامعات خاصة في حجة، انتشرت خلال العامين الماضيين في المحافظة وهي عبارة عن شقة مكونة من ثلاث او اربع غرف ويقتصر دورها على استقبال الدارسين وتسجيلهم واستلام الرسوم منهم وما عليهم إلا المجيئ للامتحان نهاية كل فصل دراسي حيث يتم اجراء الامتحانات في المدارس الثانوية داخل المدينة بعد العصر وفقاً للنظام المعمول به في الجامعة التي ارتادها عادل إمام في فيلمه الذي مثل فيه دور «مرجان احمد مرجان»، سواء من حيث نظام الامتحان او من حيث نوعية الدارسين في هذه الجامعات حيث ان بعض مرتاديها إما مدير عام غير حاصل على مؤهل جامعي او شيخ او موظف يحتاج الى الشهادة من أجل الترقية فقط.. هذا الوضع هو الذي جعلني أفقد الأمل في مستقبل التعليم بسبب شعوري أن هناك سياسة ممنهجة لتدمير التعليم في البلد، خاصة ان القائمين على مثل هذه الجامعات بعضهم من الذين حصلوا على شهادات ماجستير ودكتوراه من جامعة الجزيرة في الخرطوم وبنظام المراسلة، وهاهم اليوم ينقلون إلينا تجربة تلك الجامعة وما شابهها ويقربون المسافات لاستنساخ كادر على هذه الشاكلة من أجل السيطرة على المؤسسات التعليمية الاكاديمية والمناصب الحكومية خلال الفترة القادمة وتأميمها لصالحهم.

ومن هنا فإننا نطرح هذه القضية الخطيرة التي تهدد مستقبل التعليم العالي على المعنيين في وزارة التعليم العالي والجهات ذات العلاقة وعلى أصحاب الضمائر الحية في البلد ان كان هناك من يهمهم مستقبل التعليم الذي ينحدر الى الهاوية لوضع حد لمثل هذا العبث الذي يحصل فيما يسمى بالجامعات الخاصة، واعادة النظر في الدور الذي تقوم به من شرعنة للأمية وتدمير ممنهج للتعليم بصورة فاضحة تنذر بمستقبل مظلم للبلد، لأن السكوت على هذا العبث من قبل المعنيين بالأمر يعد خيانة وطنية وجناية كبرى في حق جيل بكامله.. وستلاحقهم لعنات الأجيال عبر التاريخ.

لجنة الانتخابات ..مواجهة مع مماطلة الأحزاب..!

كتب: بليغ الحطابي

< ما إن حُلَّت إشكالية التمويل لعملية إعداد السجل الانتخابي الالكتروني بحشد الدعم الدولي من قبل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة وتوفير المبلغ المتفق عليه من جانب المنظمات الدولية المانحة والدول الصديقة والشقيقة.. والبدء بالإعلان عن المناقصة الدولية للأجهزة والمواد والمتطلبات التي تحتاجها عملية السجل الانتخابي.. تدخل لجنة الانتخابات أزمة جديدة مع الأحزاب والتنظيمات السياسية .. وهي أزمة لا تبدو أن ملامح الانفراج عليها قريبة ما سينعكس على سير العملية الانتقالية واتفاق التسوية وفق المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة التي يؤكد مسؤولو اللجنة التزامهم الكامل والحرفي بها.. التي حددت مهام ومسؤوليات اللجنة خلال هذه المرحلة.. لجنة الانتخابات تؤكد أيضاً وغيرها من المنظمات أن العمل لا يكتمل (مهام اللجنة) أو أي عمل يتصل بالإعداد للعمليات الانتخابية الا بوجود اتفاق وتوافق بين اللجنة والأحزاب السياسية، وعلى الرغم من السعي لتشكيل لجنة مصغرة للاتصال والتواصل فيما بين اللجنة والاحزاب السياسية لمناقشة المستجدات المتعلقة بعملية الإعداد والتجهيز للسجل الانتخابي.. لكنها لم تجتمع منذ اسبوعين، أي منذ تشكيلها في ظل تحدي الوقت الضيق الذي تواجهه لجنة الانتخابات والعملية الانتقالية كما أعلن مسؤولون دوليون، ما يضع لجنة الانتخابات أمام تحدٍ صعب في ضرورة البحث عن الوسائل التي تكسر الحواجز بينها وبين الاحزاب وإيجاد نقاط التقاء للجميع تمكن من المضي بسلاسة في أداء الالتزامات وما اتفق عليه بإيجابية ووطنية بحتة بعيداً عما تحاول بعض القوى انتهاجه في إطار عملها الانتهازي وسياسة المماطلة والتسويف للمهام والمسؤوليات والالتزامات المطلوبة منها..

سياسيون وصفوا حالة الانقطاع والتواصل بين اللجنة والأحزاب خاصة في هذه المرحلة وضغط الوقت وصفوها بحالة احتقان على الطرفين الالتقاء للبحث فيها والوصول الى حلٍ يرضي الجميع ويمكن من إنجاز المرحلة الانتقالية بنجاح بعيداً عن التزمت والإملاءات الحزبية الضيقة والطبخات العفنة التي بدأت روائحها تفوح من وراء المماطلة في خوض الاستحقاق الانتخابي القادم للانتخابات الرئاسية فبراير ٢٠١٤م تحت دعاوى ومبررات غير منطقية وواهية.